ملاحظات حول موازنة العراق وثنائية التغير في سعر النفط والكميات المصدرة.

بسام رعد

24 ايار 2025

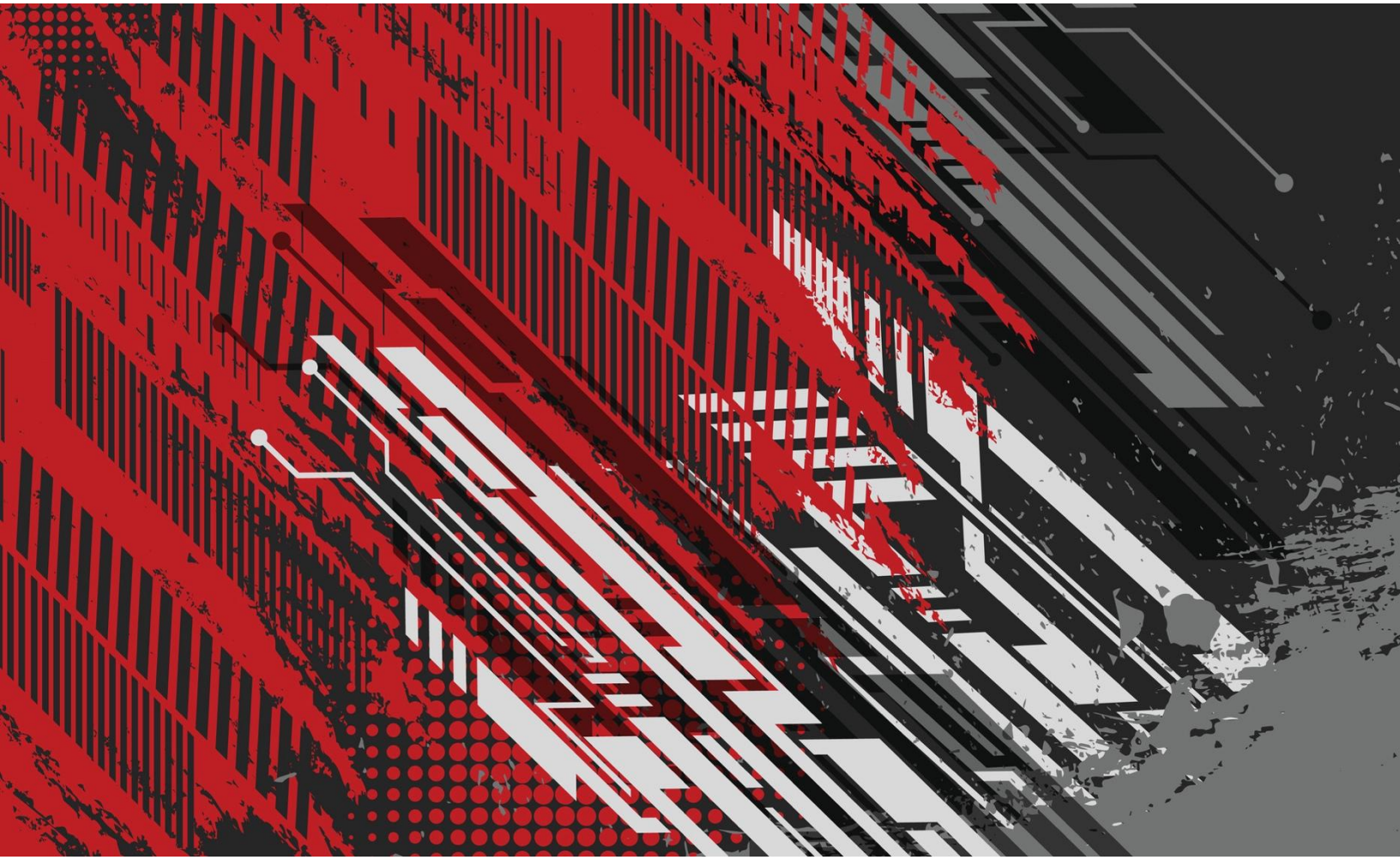

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

ملاحظات حول موازنة العراق وثنائية التغير في سعر النفط والكميات المصدرة.

يعتمد العراق كما هو معروف بشكل شبة كامل على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة . آخر الإحصائيات المتوفرة تشير بأن الإيرادات النفطية تشكل نسبة مقدارها 88 % من إجمالي الإيرادات العامة لغاية تشرين الثاني من العام 2024 .[1] أما الصادرات من النفط الخام فهي تشكل حوالي 97 % من إجمالي الصادرات وفقاً لما جاء في الهيكل السلعي للاستيرادات والصادرات الصادر عن وزارة التجارة في 2022. ولقد بلغت قيمة الصادرات بما يقارب (133) مليار دولار، حيث شكلت الصادرات النفطية حوالي 97 % من إجمالي الصادرات.

إن الصادرات النفطية بدورها هي عرضة للتغير صعوداً وهبوطاً بفعل عوامل ثلاث وهي :-
سعر برميل النفط الخام في السوق الدولية ، الكميات المصدرة منه ، وسعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى.[2] وكون أن الدولار الأمريكي يمتاز بالقوة النسبية بالمقارنة مع العملات القائدة الأخرى في الوقت الحاضر، فسنركز في هذا المقال على كل من عاملي السعر والكمية.
من البديهي أن أي انخفاض في أسعار النفط أو الكمية المصدرة أو كليهما معاً لسبب أو لآخر يؤثر سلباً وبشكل مباشر على الإيرادات الحكومية و بالتالي القدرة على تمويل النفقات العامة والعكس صحيح. ويمكن أن يكون ذلك سبباً في حصول العجز في الموازنة أو تحقيق فائض في أحيان أخرى وينعكس في تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي والذهب في خزائن البنك المركزي العراقي. ونورد بهذا الصدد المثال التالي تراجعت إيرادات النفط الخام في النصف الأول من العام 2023 بنسبة 28% عن المدة نفسها من العام السابق والذي جاء بفعل انخفاض الإيرادات إلى 44,34 مليار دولار مقابل 61,6 مليار دولار عن مدة المقارنة في العام 2022. متأثرة بانخفاض سعر برميل النفط الخام في السوق العالمية ، وكما مفصل في الجدول أدناه .[3]

إيردات صادرات النفط العراقي / مليار دولار		
	2023	**2022**
كانون الأول	7.66	8.32
شباط	7.06	8.80
أذار	7.50	10.91
نيسان	7.69	10.60
أيار	7.32	11.47
حزيران	7.11	11.50
إجمالي الايرادات في النصف الأول	**44.34**	**61.60**
نسبة الأنخفاض% 28		

المصدر منصة الطاقة :

وبالمقابل نجد أن في عام 2023 راكم البنك المركزي العراق أكبر احتياطي في تاريخه بعد وصوله إلى 115 مليار دولار حيث أسهم ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 100 دولار/ برميل عام 2022 الى ارتفاع الإيرادات من صادرات النفط الخام والتي انعكست إيجابا في ارتفاع الاحتياطيات من العملة الصعبة [4].

وفيما يتعلق بالموازنة الثلاثية للأعوام (2023-2025) نجد أن الإيرادات النفطية قد تم تقديرها باعتماد سعر 70 دولاراً لبرميل النفط الخام.

وعند مراجعة إحصائيات العام 2024 ، نجد أن متوسط سعر البرميل قد بلغ 78 دولار[5].

وبالمقابل فإن متوسط صادرات العراق من النفط الخام فقد ارتفعت إلى 3.64 مليون برميل يوميًا بالمقارنة مع 3.55 مليون برميل يوميًا في عام 2023.

ومن الجدير بالأشارة أن تلك الزيادة البالغة في الصادرات والبالغة 90 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي قد عكست عدم امتثال العراق بتطبيق التخفيض الطوعي لإنتاجه ، وفقاً لآلية التعاون مع تحالف أوبك+ ، وذلك خلال النصف الأول من 2024. [6]

بالمقابل انخفض متوسط صادرات العراق من النفط الخام بمقدار 110 آلاف برميل يوميًا خلال الربع الأول من العام الجاري (2025) وبما يعادل 3% سنوياً، في ظل التزام العراق بسياسة خفض الإنتاج لتحالف أوبك+ والتعويض عن حصة الإنتاج الفائض . [7]

اما بالنسبة الى حركة الأسعار في 2025، فقد شهدت أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام 2025، متأثرة بعوامل اقتصادية وسياسية وأخرى مرتبطة بتحولات سوق الطاقة العالمية . وقد أشار المرسومي الى أن "معدل سعر النفط كان نحو 72 دولار وحصل العراق فيها على إيرادات نفطية تزيد عن 30 ترليون دينار خلال الربع الأول من عام 2025 ". [8]

ومن جهة أخرى قلص صندوق النقد الدولي* توقعاته بشأن متوسط سعر برميل النفط الخام إلى نحو 66.94 دولارا للبرميل في العام الحالي.

إذ يتوقع الصندوق أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق إلى 1.5 % في عام 2025، بعد أن كان يفترض تحقيق نمو قدره 4.1 % في تشرين الأول من العام الماضي .

وفيما يتعلق بمستقبل أسعار النفط ، فمن الملاحظ بأنها تتأثر في الوقت الحاضر بعدد من العوامل والتي اسهمت في تراجعها وفي مقدمة تلك العوامل :

1) قرار أوبك+ بزيادة الإنتاج بمقدار 411 ألف برميل يومياً بدءاً من أيار.

- وفي اخر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي حول "آفاق الاقتصاد الإقليمي" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " أبريل 2025، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصادات المنطقة لعام 2025، مشيرا إلى أن المسار الاقتصادي ما يزال محفوفا بالمخاطر في ظل استمرار النزاعات، وتراجع أسعار النفط، وتباطؤ التجارة العالمية.

2) السياسات التجارية العالمية والتي تتمثل في الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والحرب التجارية مع الصين.
3) حالة من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي والتي انعكست بشكل مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي حيث لذلك تأثير على الطلب على النفط وبالتالي على أسعاره.
وإذا افترضنا أن هذه التوقعات حاصلة ، وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك بافتراض حصول تراجع أكبر في سعر النفط الخام متمثل في الاستقرار على سعر 66 دولارا للبرميل، سنحاول الوقوف على عدد من الآثار المباشرة المترتبة عن هكذا انخفاض بالنسبة للعراق.
في البداية سنقوم باحتساب تأثير التغيير في سعر البرميل من النفط الخام على كل من جانبي الإيرادات والنفقات العامة، وكما يلي:-

أ- ارتفاع العجز في الموازنة العامة:
في حال استقرار السعر عند مستوى 66 دولار للبرميل ، فمن الممكن أن يترتب علية عجز مالي يُقدر بـ 4.818 مليار دولار سنوياً (أي ما يعادل نحو 263 , 6 تريليون دينار عراقي).
وهذا الحساب مبنى على افتراض أن صادرات العراق تبلغ 3.3 مليون برميل يومياً. ومن ذلك يتبين بأن كل انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط ، يؤدي إلى تراجع في الإيرادات النفطية بمقدار 3.3 مليون دولار يومياً ، أي ما يعادل 99 مليون دولار شهرياً، أو نحو 1.188 مليار دولار سنوياً.
ب- تأثير على الرواتب والنفقات التشغيلية :
يبلغ الإنفاق على الرواتب والتقاعد والحماية الاجتماعية حوالي 90 تريليون دينار اي مايعادل (69 مليار دولار) ، وهو يشكل نسبة تزيد عن 40% من انفاق الموازنة المخطط .
وفي حال استمرار الانخفاض في سعر برميل النفط ، فان الحكومة قد تواجة صعوبات تتعلق بتأمين هذا البند من بنود الأنفاق .
ت- النفقات الاستثمارية :
إن النفقات الاستثمارية والبالغة (55) تريليون دينار أي ما يعادل (42 مليار دولار) يمكن أن تتأثر أيضا. الحقيقة أن التجربة السابقة تبين بأن الإنفاق الاستثماري يكون أول من يتأثر بأي إجراءات تخص إعادة ترتيب أولويات الإنفاق والنتيجة تتمثل في إلغاء أو تأجيل في تمويل مشاريع البنى التحتية والخدمات الأساسية المخططة، وكذلك التباطؤ في المشاريع التنموية قيد التنفيذ.
وهذا يقودنا إلى التساؤل عن ماهية الخيارات المتاحة أمام الحكومة العراق ؟
في حالة استقرار السعر حول مستوى 66 دولار فإن الحكومة تكون أمام عدد من السيناريوهات المحتملة، والجدول التالي يتضمن خلاصة بالخيارات المتاحة أمام صانع القرار

المدة الزمنية	الخيارات المتاحة
استمرار انخفاض سعر النفط مدة تقل عن 6 أشهر .	قد تتمكن الحكومة من تجاوز الأزمة باستخدام الاحتياطي النقدي أو تقليص بعض النفقات غير الضرورية.
استمرار انخفاض الأسعار لمدة تزيد عن 6 - 12 شهراً.	قد تضطر الحكومة لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة مثل تعديل في بعض بنود الموازنة وترشيد الإنفاق.
استمرار الانخفاض في الأسعار لأكثر من 12 شهر.	قد تواجه الحكومة أزمة مالية شبيهة بأزمة 2020 خلال جائحة كورونا، وقد تضطر لاتخاذ إجراءات أكثر قسوة مثل تخفيض قيمة العملة أو اللجوء للاقتراض الخارجي.

وفي أدناه نتناول بشي من التفصيل تلك الإجراءات وكما يلي:

1- الاستعانة بالاحتياطي النقدي:

يمكن للحكومة اللجوء إلى الاحتياطي النقدي والذي يقدر بأكثر 115 مليار دولار. وهذا الاحتياطي قادر على تغطية استيرادات العراق لمدة (18) شهراً في حال توقف ايرادات العراق النفطية خلال هذة الفترة [9].

وفي الوقت الذي يعتبر هذا الخيار مطمئن، الا انه يقدم حل قصير المدى . ففي حال استمرار مسار التراجع في الأسعار والثبات في الكمية المصدرة ، حيث قد ينعكس في تراجع في حجم الاحتياطي ليصل إلى مستوى متدنية.

2- إعادة النظر في سعر صرف الدينار العراقي:

قد تقوم الحكومة بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار وهو إجراء سبق أن اتخذته الحكومة في ذروة أزمة كورونا عام 2020، حيث خفضت سعر الصرف من1180 الى1450 دينارا لكل دولار. ثم جاء قرار البنك المركزي لاحقا في شباط 2023 بتعديل سعر الصرف مرة أخرى وذلك بما يعادل 1300 دينار للدولار الواحد.

وفي هذا الصدد نجد ان الدكتور محمود داغر يوصف التغيير السابق بالقول " تغيير قيمة العملة عام 2020 شهر كانون الأول انخفاضاً. ثم صعوداً شباط 2023 لم يكن على خلفية اقتصادية تحليلية صرفة ، ولا حدث بعد استنفاذ كل وسائل تحسين اداء السياسة المالية بل بسبب كونه الحل الاسهل لصالح السياسة المالية نهاية 2020 ولصالح شعبوية السياسة بداية 2023".

ومن الجدير بالذكر أن ذلك لم ينعكس في استقرار سعر الصرف ، بل استمر الفرق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي. [9]

3- تقليص النفقات وترشيد الإنفاق:

إن هذا ينطلق من الاخذ بمبدأ تكييف النفقات العامة وبما يحقق ضبط الإنفاق الحكومي والتركيز على النفقات الحاكمة ، والعمل على تأجيل المشاريع غير الضرورية .

ختاماً فان انخفاض أسعار النفط إلى 60 دولار للبرميل يمثل تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي المعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط. هذا الانخفاض سيؤدي إلى عجز في الموازنة، مما يضع الحكومة أمام خيارات صعبة تتمثل أما الاستعانة بالاحتياطي النقدي، تعديل سعر الصرف، أو تقليص النفقات العامة.
عموماً فإن مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل هذه التحديات يعتمد على مدى قدرة الحكومة على تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط .

المصادر :

1- الموقع الرسمي لوزارة المالية - التقارير المالية – حسالب الدولة لغاية تشرين الثاني لسنة 2024 للموازنة الاتحادية .

2- النصرواي ، عباس . (1995) . " الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950 – 2010 " . بيروت . دار الكنوز الأدبية .

3- منصة الطاقة . إيرادات صادرات النفط العراقي . متاح من خلال الرابط

https://attaqa.net/2023/07/02/%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82%d9%8a-%d8%aa%d9%86%d8%ae%d9%81%d8%b6-17-1-%d9%85/

4 – شفق نيوز . البنك المركزي يسجل أكبر احتياطي بتاريخه . متاح من خلال الرابط

https://shafaq.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D9%80%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%87

5- شفق نيوز . العراق سادساً في أغلى أسعار خامات النفط العربية . متاح من خلال الرابط

https://shafaq.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D9%80%D8%A7%D8%AF/%D9%88%D8%A8%D9%83-2024-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7-%D9%85%D8%A9-%D8%BA%D9%84%D9%89-%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-

%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9
6 – منصة الطاقة . ارتفاع صادرات النفط العراقية خلال العام 2024 . متاح من خلال الرابط
https://attaqa.net/2025/01/21/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D
8%B9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-
%D9%81%D9%8A-2024-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA/
7- منصة الطاقة . صادرات النفط تهبط في الربع الأول . متاح من خلال الرابط
https://attaqa.net/2025/04/18/%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%
D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-
%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-
%D8%AA%D9%87%D8%A8%D8%B7-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84/
8 – راديو المربد . أقتصادي: يبدو أن الوضع المالي سيتفاقم نحو الأسوأ مع توقعات بتدحرج سعر النفط نحو الخمسينات . متاح من خلال الرابط.
https://www.al-mirbad.com/detail/179873
9 – شفق نيوز . أحتياطيات العراق من العملة الأجنبية تغطي 18 شهراً من الاستيرادات . متاح من خلال الرابط .
https://shafaq.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D9%80%D8%A7%
D8%AF/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8
%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-
%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-
%D8%AA%D8%BA%D8%B7%D9%8A-18-
%D8%B4%D9%87%D8%B1%D8%A7-%D9%85%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA

10- عمر ، الجميلي . بسام ، رعد . 2023 . "البنك المركزي العراقي وتحديات تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار" . شبكة الاقتصاديين العراقيين.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600